

الإدارة البيئية الوجه الجديد للمسؤولية البيئية في المنظمات الصناعية الجزائرية ”دراسة ميدانية“

الباحثة

شرفة أسماء

الجمهورية الجزائرية

جامعة باجي مختار / عنابه - كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

cheurfa.asma@gmail.com

المقدمة:

تشكل المنظمات سمة مميزة للمجتمع المعاصر، فالإنسان يولد في منظمة وهي الأسرة ويتلقى تعليمه في منظمة وهي المدرسة أو الجامعة، ويعالج صحياً في منظمة صحية ويعمل في منظمة ويتعامل مع منظمات مختلفة في المجتمع الذي يعيش فيه ويقضي وقته به. ويرجع سبب لجوء الإنسان إلى تكوين هذه المنظمات هو التغلب على محدودية قدراته الجسمية من خلال التعاون والتنسيق مع الغير في تلبية حاجاته وحل مشكلاته حتى أصبح يعيش في كم هائل من المنظمات من حوله. منها المنظمات التجارية، الاقتصادية، الصناعية، التعليمية، الدينية، السياسية، الرياضية...، وقد ازداد عددها في المجتمع الحديث بالدرجة التي أصبح يطلق عليه بحق مجتمع المنظمة.

غير أن هذه المنظمات بقدر ما تقدمه للإنسان من منتجات وخدمات متنوعة تيسر سبل حياته، إلا أنها بالقدر نفسه تسبب في تهديد وجوده واستمراره، نتيجة ما تخلفه من مخاطر تحدى بوجود الحياة على هذا الكوكب، لذلك تصاعد الاهتمام العالمي بالبيئة الطبيعية وتأثيرها على المجتمعات وعلى الأداء الاجتماعي والبيئي نتيجة للفكرة التي طرحها نادي روما* حول وجود محددات طبيعية للنمو الاقتصادي، وما تضمنه تقرير مستقبلنا المشترك* الذي سمي أيضاً تقرير بروتلاند والذي أعد من قبل هيئة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في سنة 1987م حول تلبية حاجات المجتمعات الحاضرة من الموارد بحيث لا يضر ذلك بقدرات الأجيال القادمة في الحصول على حاجاتها.

وهذا ما مهد إلى انعقاد مؤتمر استوكهولم المعني بالبيئة البشرية عام 1972* الذي

اعتبر المؤتمر العالمي الأول للبيئة ومرشدا ومساعددا للعصر البيئي الحديث. وقد شكل هذا المؤتمر نوعا من الضغط على منظمات الأعمال نحو إيجاد حلول توازن بين حماية البيئة من جهة والحفاظ على تحقيق أرباحها من جهة أخرى.

وكان من بين الحلول المقترحة، تشكيل مجموعة استشارية دولية مخصصة لتطوير مواصفة دولية قادرة على وضع مدخل عام لإدارة البيئة مماثل لمواصفة الجودة (ISO9000)، بحيث يسهم هذا النظام في تعزيز قدرة المنظمة على ترسيخ التحسين في الأداء البيئي، وعبر عدة مقابلات قامت بها اللجنة الفنية في تورنتو عام ١٩٩٣م وأستراليا عام ١٩٩٤م وأوسلو عام ١٩٩٥م وأخيرا في أيلول عام ١٩٩٦م صدرت سلسلة المواصفة الدولية (ISO14000) **** إدارة البيئة بشكلها النهائي لتدعيم عملية حماية البيئة ومنع التلوث من خلال إدارة البيئة بشكل علمي ودقيق.

وفي ظل الطرح السابق سيحاول هذا البحث الإجابة على التساؤل التالي:

كيف يسهم تطبيق نظام الإدارة البيئية في تجسيد المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية الجزائرية؟

من خلال التساؤل السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية الجزائرية؟
- ما هي الأساليب التي اعتمدها المؤسسة الصناعية الجزائرية في تطبيق نظام الإدارة البيئية؟
- إلى أي مدى يسهم تطبيق نظام الإدارة البيئية في تجسيد المسؤولية البيئية داخل المؤسسة الصناعية الجزائرية؟

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع حماية البيئة، موضوعا محوريا تلتقي في معالجته مختلف العلوم والتخصصات، على غرار علم البيولوجيا، الطب، علم الاجتماع، علم النفس، علم الاتصال..، لذلك يكتسي موضوع هذه الدراسة أهميته بالنظر إلى:

- أنه يكتسب البعد العالمي سواء تعلق الأمر بالدول، الهيئات، المنظمات الدولية

وغيرها.

- يجمع موضوع حماية البيئة مختلف الأجناس والأعراق لمصير مشترك لأن أي خطر يهدد كوكب الأرض يعتبر تهديد لكل سكان المعمورة.
- تعتبر المنظمات الصناعية أكبر ملوث للبيئة، لذلك تعطي هذه الدراسة صورة عن واقع تبني هذه المنظمات لنظام الإدارة البيئية.
- يكتسب الموضوع أهميته من حداثة متغيري الدراسة، إذا تمثل كل من الإدارة البيئية والمسؤولية البيئية توجهات حديثة تسعى المنظمات المعاصرة إلى تبنيها.

أهداف الدراسة:

تنطوي هذه الدراسة على عدة أهداف من أهمها:

- التعرف على نظام الإدارة البيئية كتوجه حديث للمنظمات الصناعية في حماية البيئة.
- بحث واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية على مستوى مؤسسة صناعة الأسمدة والمخصبات الزراعية فرتيال.
- التعرف على مستوى إسهام تطبيق نظام الإدارة البيئية في تجسيد المسؤولية البيئية للمؤسسة على أرض الواقع.

تحديد المصطلحات:

نسعى من خلال شرح مصطلحات هذه الدراسة إلى محاولة تبيان أبعادها وحدودها وذلك لحصر الموضوع قدر الإمكان، بغية التمكن من السيطرة عليه ودراسته دراسة دقيقة. وتكمن المصطلحات الأساسية التي تتمحور حولها دراستنا في ما يلي:

١- الإدارة البيئية:

عرفت الأمم المتحدة الإدارة البيئية على أنها: "وضع الخطط والسياسات البيئية من أجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمشروع الصناعي، على أن تتضمن جميع المراحل الإنتاجية، بدءاً من الحصول على المواد الأولية وصولاً إلى المنتج النهائي والجوانب البيئية المتعلقة به. وتقوم أيضاً على تنفيذ كفاء للإجراءات الرقابية، مع الأخذ بعين الاعتبار

جانبا التكاليف والأثر الضريبي لهذه الإجراءات أيضا إضافة إلى كيفية استخدام الموارد ولا بد من توضيح الأدوات والطرائق المتبعة لمنع التلوث والاستخدام الرشيد للموارد^(١).

ويقصد أيضا بالإدارة البيئية: "مجموعة الأدوات الديناميكية الموجهة نحو العمل واتخاذ إجراءات للمساعدة في صياغة إستراتيجيات لحماية البيئة وتعزيزها وصيانتها ومن ثم تنفيذها ومراقبتها"

وتعرف غرفة التجارة الدولية International Chamber Of Commerce الإدارة البيئية بأنها: "عملية إيجاد وتصميم آلية شاملة تضمن عدم وجود آثار بيئية ضارة في منتجات المؤسسة، وذلك عبر جميع المراحل بدءا بالتخطيط والتصميم وصولا إلى المنتج النهائي"^(٢).

٢- المسؤولية البيئية:

توجد صعوبة في تحديد مفهوم المسؤولية البيئية نظرا لتعدد الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي للفرد والمجتمع على حد سواء، ويرجع ذلك إلى الطبيعة المتغيرة لهذه الأنشطة لذلك سنحاول تحديد شرح هذا المصطلح كالتالي:

١-١- البيئة:

لفظ البيئة مصطلح واسع يحمل الكثير من المعاني ويتضح مفهومه ومعناه مما يضاف إليه من المصطلحات، كأن نقول: البيئة الطبيعية، البيئة البشرية، البيئة الاجتماعية، البيئة التربوية، البيئة الحضارية، البيئة المناخية^(٣).

والمقصود بالبيئة كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢م بأنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"^(٤).

كما يعرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها: المجال الذي تحدث فيه الإثارة والتفاعل لكل وحدة حية وهي كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجموعات بشرية ونظم اجتماعية وعلاقات شخصية، وهي المؤثر الذي يدفع الكائن إلى الحركة والنشاط والسعي، فالتعامل متواصل بين البيئة والفرد والأخذ والعطاء مستمر ومتلاحق^(٥).

٢-١ المسؤولية:

يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية المسؤولية على أنها: التزام المرء نحو الغير وهي أنواع فمنها المسؤولية المدنية كالأب الذي يسأل عن فعل ابنه القاصر والمسؤولية التعاقدية وتنشأ عن عدم تنفيذ التزام أو عن التقصير في تنفيذه، والمسؤولية الجنائية وتقضي بتوقيع العقوبة على مقترف جريمة أو جنحة طبقاً لأحكام القانون^(٦).

وعليه تعرف هذه الدراسة المسؤولية البيئية بأنها: "التزام منظمات الأعمال بالصحة والسلامة العامة أثناء ممارسة نشاطات أعمالها، والاستجابة للقضايا البيئية من خلال التوفيق بين الربح الذي تسعى إلى تحقيقه وحماية البيئة الطبيعية من أي ضرر قد يلحق بها نتيجة ممارسة هذه الأعمال".

٣- المنظمات الصناعية:

تحتوي كل منظمة على مجموعة من العناصر الثابتة فهي مجموعة من الفاعلين ضمن هيكل تنظيمي، وأدوار ونظام اتصالي يسمح بتنسيق ومراقبة أنشطة المنظمة من أجل تحقيق أهدافها^(٧).

كما حددت موسوعة العلوم الاجتماعية ملامح مميزة للمنظمة تتمثل في:

- يتم إنشاء التنظيمات بقصد تنظيم السلطة الاجتماعية.
- للمنظمة أهداف وغايات واضحة.
- المنظمة مؤلفة من مراكز لها وظيفة وأدوار منفصلة عن الأفراد الذين يشغلونها.
- للمنظمة قواعد واضحة تتحكم في العلاقات بين الأدوار^(٨).

وعليه فالمنظمة الصناعية هي تكاتف جهود مجموعة من الفاعلين ضمن هيكل تنظيمي واضح الأدوار بهدف تحويل جملة من الموارد (المدخلات) إلى موارد جديدة (مخرجات) تحقيقاً للربح.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بدراسة الواقع

أو الظاهرة كما هي في مكانها الحقيقي، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا يعبر عنه تعبيرا كفيما أو كميًا بحيث يصف الظاهرة ويوضح خصائصها إما عن طريق التعبير الكمي فيعطي وصفا ويوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات الارتباط مع الظواهر المختلفة الأخرى وذلك من خلال تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها والوصول إلى النتائج، وأمام تعدد مداخل المنهج الوصفي تم استخدام مدخل الدراسات الوثائقية الذي ساعد في إعداد الجانب النظري للدراسة.

وعليه جاء المقال منظم وشامل للمحاور التالية:

- المحور الأول: نظام الإدارة البيئية نشأته وأبعاده

- المحور الثاني: المسؤولية البيئية مفاهيمها ودواعي تبنيها

- المحور الثالث: إسهامات تطبيق نظام الإدارة البيئية في تجسيد المسؤولية البيئية داخل مؤسسة صناعة الأسمدة والمخصبات الزراعية فرتيال- عنابة.

المحور الأول

نظام الإدارة البيئية متطلباته وأبعاده

إن أي تغير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي مميز يطرأ على البيئة الطبيعية، قد يؤدي بطريقة حتمية إلى الإضرار بالعملية الإنتاجية في المؤسسة كنتيجة للتأثير على حالة الموارد المتجددة والذي يعرف باختلال التوازن البيئي، ولمواجهة هذه المشكلة البيئية المستعصية تبنت الهيئات الدولية والحكومية وكل الأطراف الفاعلية في النشاط الاقتصادي تدابير ووسائل وتقنيات تكنولوجية، وتشريعات قانونية ونظم تسييرية حديثة لكبح تفاقم المشكلة البيئية ومحاولة حماية البيئة والتقليل من المؤثرات السلبية إلى حدها الأمثل، وكان العمود الفقري لهذه التدابير تبني مفهوم الإدارة البيئية والتوافق مع متطلبات الإيزو ١٤٠٠٠. وعليه تتلخص نشأة وتطور الإدارة البيئية في ما يلي:

١- نشأة وتطور نظام الإدارة البيئية:

- نشأة الاهتمام البيئي منذ نشوء أولى الحضارات.

- بدأ الاهتمام يتزايد بالبيئة وتلوثها وبشكل طردي فكلما ازدادت حدة التلوث زاد الاهتمام بالبيئة.

- جرى التركيز بادئ الأمر على التشريع الذي اهتم بالوضع البيئي العام أي ما يخرج من المنظمات من ملوثات وصولا إلى قانون (END Pipe) ولكن هذه المرحلة لم تجدي بسبب ما واجهته من مقاومة المنظمات في التكيف والاستجابة.

- جرى بع ذلك مرحلة انتقال من مخرجات المنظمة إلى الأنشطة الداخلية للمنظمة أي إيجاد نظام إداري في المنظمة يختص بإدارة البيئة وتلوثها. وهذا ما سعت إليه العديد من المنظمات وبينه تقرير الأمم المتحدة عام ١٩٩٩.

ظهرت عدة أنظمة إدارية استهدفت صياغة نظام إداري فعال ولكن أكثرها قبولا وانتشارا هو ما يتطابق وسلسلة المواصفات (ISO 14000) والمطبق في أغلب الشركات العالمية^(٩)، والجدول التالي يوضح المراحل التطويرية الخمسة لبرامج الإدارة البيئية.

الجدول (١) المراحل التطويرية الخمسة لبرامج الإدارة البيئية

المرحلة الأولى:	الإدارة العليا تدرك بأن الإدارة البيئية وظيفة غير ضرورية ويجب عدم التدخل بها فلا توجد برامج للإدارة البيئية أو تلمين حملاتها
المرحلة الثانية: (إطفاء الحرائق)	تصميم برامج الإدارة البيئية لحل المشاكل وكما تحدث مؤمنة حماية قليلة
المرحلة الثالثة: (المواطنين المعنيين)	- تؤمن برامج الإدارة البيئية حماية معتدلة. - برامج الإدارة البيئية تحدد مسؤولية المنظمة. - برامج الإدارة البيئية وظيفة ذات قيمة عالية والإدارة العليا ملتزم بها نظريا.
المرحلة الرابعة: (المواطنين المهتمين)	- تؤمن برامج الإدارة البيئية حماية معتدلة. - برامج الإدارة البيئية تحدد مسؤولية المنظمة. - برامج الإدارة البيئية وظيفة ذات قيمة عالية. - برامج الإدارة البيئية تنقل التأثيرات السلبية على البيئة باستخدامها للموارد بكفاءة عالية والإدارة العليا ملتزمة بها عمليا.
المرحلة الخامسة: (الناشطون)	برامج الإدارة البيئية تؤمن أقصى حماية للبيئة وهي عنصر أساسي لدى الإدارة العليا ومدعومة بشكل غير محدد

مصدر الجدول: نجم العزاوي، (٢٠٠٧)، عبدالله حكمت النقالر، إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO ١٤٠٠٠، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص ١١٩.

٢. وظائف الإدارة البيئية الشاملة:

تحتوي الإدارة البيئية على مجموعة من الوظائف المستمدة من مهام الوظائف التقليدية للإدارة بصفة عامة (التي تم التطرق إليها في العنصر الأول ضمن هذا الفصل)، وإن كانت تتميز عنها ببعض الخصوصيات ذات الصلة بالجوانب البيئية. والتي يؤدي القيام بها بفعالية

إلى تحسين الأداء البيئي للمنظمة.

- التخطيط البيئي: يجب تحديد الأهداف والعمليات التي تمكن المنظمة من تنفيذ السياسات البيئية، وفي هذا الإطار يتم الانطلاق من المعايير أو المواصفات المرجعية العالمية المعتمدة من المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للتقييس، وينبغي على التخطيط البيئي أن يكون شاملا لجميع أنشطة المؤسسة التموينية والإنتاجية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية والمحاسبية.

- التنفيذ: وهي المهمة التي تتمثل في تنفيذ العمليات والسياسات البيئية كما هو مخطط لها، حيث تشمل ميع أنشطة ووظائف المؤسسة.

- الرقابة البيئية: تتمثل في مراقبة ومتابعة العمليات فيما يتعلق بالإجراءات القانونية والمتطلبات التشغيلية وأهداف السياسة البيئية، مع العمل على تقييم الأداء البيئي، أي مدى النجاح الذي حققته الإجراءات والتدابير البيئية من قبل المؤسسة. وفي هذا الإطار تتم الرقابة من خلال ما يسمى بالرقابة البيئية كنظام فرعي من نظام الرقابة الشاملة في المنظمة.

- المراجعة البيئية: التحسين والتطوير في الأداء البيئي من خلال القيام بتصحيح وتقويم العمليات المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والمراقبة البيئية، أي العمل الدائم لتأمين فعاليتها^(١٠).

٣- أهمية الإدارة البيئية الشاملة:

لقد بينت التجارب العالمية بأن تبني المنظمات لمفهوم الإدارة البيئية قد أدى إلى جني فوائد ومنافع كبيرة لها، كان أساسها تخفيض التكاليف وتحسين صورة وسمعة المنظمة، حيث لخصت الوكالة الأمريكية للحفاظ على البيئة الفوائد التي تجنيها المؤسسات الاقتصادية المتأتية من تبني الإدارة البيئية في النقاط التالية:

- تحسين الأداء البيئي للمنظمة: إن استخدام التخطيط يجنب المنظمة الكثير من المفاجئات ويساعد على التوقع بالمشكلات البيئية ويحفز على اقتناص الفرص المتاحة والإيجاد المسبق للحلول.

- يدعم ويرفع تنافسية المؤسسات: إن تخفيض تكلفة الطاقة أو الاستغناء عن بعض المواد الكيماوية غير الضرورية يؤدي إلى الزيادة الفعلية في الأرباح، والتي يمكن استغلالها في عمليات التوسعة أو التوزيع على حملة الأسهم أو لتحفيز العاملين. كما يؤدي تبني مواصفات الإدارة البيئية ISO14000 إلى دخول المنظمة الاقتصادية بعض الأسواق العالمية، وعليه فإن المنظمات التي تتبنى إستراتيجية واضحة حول أدائها البيئي هي التي ستحصل على مزايا تنافسية.
- يوفر الأموال: إن نظام الإدارة البيئية يوفر للمنظمة العديد من البدائل لتحسين الأداء، فعلى سبيل المثال فإن إدخال واستعمال تكنولوجيا نظيفة تؤدي إلى توفير الأموال عن طريق ترشيد استهلاك الطاقة والحفاظ عليها ومنع التلوث والتخلص من النفايات، مما يساعد على تخفيض تكاليف التشغيل وتحسين الأداء.
- تحسين صورة المؤسسة: إن منظومة الإدارة البيئية تحتوي على مؤشرات تساعد في الحكم على مدى تقدم ومتابعة تنفيذ البرامج المتعلقة بالبيئة مقارنة بالأهداف الموضوعية، فالتقارير المنشورة والمتضمنة لهذه المؤشرات والنتائج المتحصل عليها تساعد في كسب مزيد من الثقة والمصداقية والشفافية لدى الرأي العام، مما يعود بالإيجاب على سمعة المؤسسة وكذلك في جذب المستثمرين.
- يضمن التسيير الأفضل للالتزامات القانونية البيئية: تساعد الإدارة البيئية المؤسسة على اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الكفيلة بتطبيق الالتزامات والتشريعات القانونية البيئية^(١١).

المحور الثاني

المسؤولية البيئية مفاهيم ومتطلبات

أدركت الكثير من المؤسسات الاقتصادية والصناعية في الوقت الحاضر أن الاهتمام بالاعتبارات البيئية ضمن استراتيجيات أعمالها وخططها طويلة المدى، يعد أمراً ضرورياً للمحافظة على بقائها في السوق ومواجهة المنافسة، كما أدركت أيضاً أن البداية الفعلية لتحقيق ذلك تبدأ من داخلها وما تحتويه من طاقات بشرية، تجهيزات وتكنولوجيات معلومانية إلى جانب ثقافة تنظيمية بيئية واعية.

١- المسؤولية البيئية والمفاهيم المرتبطة بها:

توجد العديد من المفاهيم التي تتقاطع في مفهومها ومعناها مع مفهوم المسؤولية البيئية، لذا سنعرض فيما يلي مجموعة من المفاهيم المرتبطة بهذا المفهوم قصد الإحاطة به وتوضيحه فيما يلي:

- منظومة الإدارة البيئية: هو ذلك الجزء من المنظومة الإدارية الكلية، والذي يتضمن الهيكل التنظيمي والأنشطة التخطيطية والمسؤوليات والخبرات والأساليب والعمليات والموارد، للتطوير والتنفيذ لإنجاز وفحص وصيانة السياسة البيئية.
- مراجعة منظومة الإدارة البيئية: عملية تحقيق مرتبة وموثقة للحصول على الحثيات وللتقييم الموضوعي للحكم عما إذا كانت الإدارة البيئية في المؤسسة تتطابق مع سمات المراجعة التي وضعتها المنشأة لمنظومة الإدارة البيئية وإبلاغ الإدارة بنتائج هذه العملية.
- الغرض البيئي: الغاية البيئية الشاملة التي تسفر عن السياسة البيئية، والتي تهيء المنشأة ذاتها لبلوغها، والتي يتم قياسها إذا كان ذلك عمليا.
- الأداء البيئي: النتائج القابلة للقياس من منظومة الإدارة البيئية والمتعلقة بتحكم المنشأة للجوانب البيئية والتي تقوم على السياسة البيئية والأغراض والأهداف.
- السياسة البيئية: إفصاح المنشأة عن مقاصدها ومبادئها المتعلقة بأدائها البيئي الشامل، والذي يعطي إطارا للتحرك ولوضع أغراضها وأهدافها البيئية.
- الهدف البيئي: متطلبات الأداء التفصيلية، والتي تنشئها الأغراض البيئية والتي تحتاج إلى إقرارها وتنفيذها لبلوغ تلك الأغراض، إذ تكون قابلة للتطبيق في المؤسسة، أو في أجزاء منها وتكون قابلة للقياس كلما أمكن ذلك.
- المؤسسة الصناعية: المؤسسة، المصنع، المشروع، المعهد، أو اتحاد، سواء مدججة أم غير مدججة، عامة أو خاصة، والتي تكون لديها اختصاصاتها وإدارتها الذاتية وللكيانات أو المنشآت التي تكون بها أكثر من وحدة إدارية يمكن تمييز كل منها على حدى على أنها منشأة قائمة بذاتها.

• الحد من التلوث: استخدام عمليات، خبرات، مواد أو منتجات تمنع أو تحد أو تقلل أو تتحكم في التلوث، والتي قد تتضمن التدوير والتعامل وتعديل العمليات وأجهزة التحكم والاستغلال الأمثل للموارد والموارد البديلة، إن المزايا الكامنة في الحد من التلوث تتضمن تخفيض التأثيرات البيئية المعاكسة وتحسين الكفاية والإقلال من التكاليف^(١٢).

٢- السلوكيات البيئية للمؤسسات الصناعية.

يمكن التمييز بين ثلاث أصناف من السلوكيات: السلوك البيئي الدفاعي، السلوك البيئي الممثل والسلوك البيئي الواعي.

• السلوك البيئي الدفاعي:

يستند هذا النوع من السلوك إلى منطق مالي بحث يركز على النتائج الإقتصادية الفورية، فالهدف الوحيد لمن ينتهج هذا السلوك هو الربح. المؤسسات التي تتبع هذا السلوك تنظر إلى الاستثمارات البيئية على أنها تكلفة غير مفيدة ويجب تجنبها لتعارضها مع مصلحتها الاقتصادية، كما تعتبر أن المعطيات البيئية - إذا تم أخذها بعين الاعتبار - هي من اختصاص المجال التقني وهي مجرد معطيات إضافية (أي غير أساسية) في تحديد المهام.

هذا السلوك تتميز به تلك المؤسسات التي هي على استعداد لدفع غرامات إذا كانت الاستثمارات البيئية المطلوبة مكلفة. هذا الصنف من السلوك البيئي للمؤسسات بدأ في التلاشي تدريجياً لأن المخاطر المترتبة عن عدم الالتزام بالتنظيمات والتشريعات البيئية أصبحت كبيرة ومن غير الممكن تجاهلها.

• السلوك البيئي الممثل (المساير):

تكتفي المؤسسات التي تتميز بهذا النوع من السلوك بالإمتثال والالتزام بالمعايير التي تفرضاها التشريعات البيئية دون أن تذهب أبعد من ذلك حتى وإن كانت وسائلها التقنية تسمح لها بذلك. هذه المؤسسات ترى بأن الإستثمارات البيئية هي تكاليف لا مفر من تحملها لكن يجب العمل على التخفيض من مستواها، بعبارة أخرى، تنظر إلى الإهتمام بالبيئة كأمر روري لكن الإستثمار في ذلك يجب أن يخفض قدر الإمكان. لذا فهي تكتفي

بالإمتثال للحد الأدنى للمعايير البيئية القانونية.

في هذا الصنف من السلوك، تدخل المعطيات البيئية إلى المستويات التنظيمية في المؤسسة لأنها تدمج ضمن متغيرات أغلب القرارات المتخذة. الهدف الرئيسي لمؤسسة ذات سلوك بيئي ممتثل هو تحقيق مستوى أفضل من الأرباح مع المحافظة على صورتها من التضرر في حالة عدم إتزامها بالتشريعات البيئية. يؤدي الضغط بالوسائل القانونية بالمؤسسات من هذا الصنف إلى إدراك الحد الأدنى من واجبها تجاه البيئة، لكن أغلب هذه المؤسسات لا ترى في ذلك أي ميزة إستراتيجية. يعد السلوك البيئي الممتثل الأكثر شيوعا بين المؤسسات.

• السلوك البيئي الواعي:

يطلق عليه أيضا السلوك الإستباقي. المؤسسات التي تنتهج هذا السلوك تهدف إلى تحقيق أهداف بيئية تقع في مستوى أعلى من ذلك الذي تحدده المعايير القانونية. والدافع إلى ذلك، من وجهة نظر هذه المؤسسات، هو أن القوانين المطبقة لا تعكس حقيقة القيم الإجتماعية السائدة. الأستثمار البيئي ينظر إليه على أنه ذو مردودية على الأقل في المدى البعيد، كما أن المعطيات البيئية تصبح عنصرا أساسيا في إستراتيجية المؤسسة.

المؤسسة التي تتميز بهذا السلوك تبحث عن الإستفادة بشكل أكبر من خلال إستباقها للتغير الذي قد يطرأ على التشريعات البيئية (التي تتطور دوما نحو مزيد من التشدد) وعلى خصائص السوق، ومن قواعد علم الإستراتيجية هو أن الوضع التنافسي للمؤسسة التي تتنبأ بالتغيير وتتخذ إجراءات إستباقية للتعامل معه أفضل من وضع تلك التي تتفاجأ بالتغيير وتبحث عن التأقلم معه. وهذا ما يتحقق فعلا للمؤسسات التي تتبنى سياسة بيئية إستباقية من خلال حصولها على مزايا تنافسية متنوعة: إقتصادية، تكنولوجية، إكتساب الشرعية والحفاظ على سلطتها في اتخاذ القرار (أي تتصرف من موقع الفعل لا من موقع رد الفعل).

عدد المؤسسات التي تتبنى سلوكا بيئيا واعيا قليل، لكنها في تزايد مستمر، وفي الغالب هي مؤسسات تنتمي إلى مجتمعات قوية ولديها قدرات مالية عالية^(١٣).

١- دوافع تبني المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية:

يعتبر تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية ضروريا في عصرنا هذا رغم عدم

وجوبه قانونيا، حيث صار المنتج البيئي مطلوباً عالمياً ومن المتطلبات الأساسية في شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (OMC)، لهذا نجد أن المؤسسة الاقتصادية تدمج هذه المسؤولية في الظاهر طوعية لكن الأصل فيها طابع الإلزام.

أ - أسباب التبنّي الإختياري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية:

- تقليل كمية النفايات وبالتالي تقلل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية.
- حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية.
- الإسهام في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون.
- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية بالمنطقة التي تتمركز في المؤسسة وفروعها.
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على التفاعل والبيئة.
- تحسين صورة الشركات بيئياً وتحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المؤسسات بالتالي من كسب ودهم ودعمهم.
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير والبرامج الأخرى المشابهة والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة.
- السيطرة الجيدة على سلوك العمال وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل.

ب - أسباب التبنّي الإلزامي للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية:

- إن التبنّي الطوعي لا يعد السبب الوحيد بل أصبح مطلباً للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة، لذلك صار اهتمام المؤسسات بالاعتبارات البيئية يتم استجابة لمطالب جماعات الضغط، كما هو موضح في ما يلي:
- المتطلبات الحكومية: المتمثلة في التشريعات البيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاماً ورعاية

الخارجي مما جعلها تحتل الريادة في البحر الأبيض المتوسط والمرتبة الثانية بعد السعودية عربيا والمرتبة السابعة عالميا*****.

وتحقيقاً للإجراءات الميدانية لهذه الدراسة، تم إتباع أسلوب القياس المستند على مقياس ليكرت الثلاثي باعتباره من أكثر المقاييس استخداماً لقياس معرفة التبنّي ولسهولة فهمه وتوازن درجاته. حيث يحمل كل متغير جملة من الأسئلة الموجهة إلى عينة الدراسة لاختيار إجابة محددة (موافق، غير موافق، محايد) وقد تم بناء ذلك بالاعتماد على جملة من المقابلات التي تم إجراؤها مع عدد من الإطارات المسؤولة في مؤسسة فرتيال.

حيث يمثل المجتمع الأصلي لهذه الدراسة عمال مؤسسة صناعة الأسمدة والمخصبات الزراعية فرتيال فرع عنابة والبالغ عددهم ٢٩٤ عامل، يمثلون مستويات ومهام وظيفية مختلفة موزعين عبر مديريات ومصالح المديرية العامة التي تضم أربعة مديريات (مديرية والمالية، مديرية الشؤون القانونية والموارد البشرية، مديرية الجودة والبيئة، مديرية التسويق)، وكذلك المصنع الذي يضم بدوره أيضا إطارات وأعاون والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (٢) توزيع عمال مؤسسة فرتيال حسب المستويات الوظيفية

المستويات الوظيفية العمال	إطارات عليا	إطارات تسيير	إطارات وسطى	أعاون تحكم	أعاون تنفيذ	عمال الإنتاج
المديرية العامة	٠٧	١٧	٣٢	١٤	٠٤	/
المصنع	١٢	٣٥	٦١	٢١٨	٢٦٣	٢٣١
المجموع						٢٩٤ عامل

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات داخلية للمؤسسة.

وعليه تم سحب عينة مثلت فئة الإطارات (إطارات عليا، إطارات تسيير، إطارات وسطى) من عمال مؤسسة فرتيال عددها (١٦٤) مفردة، وذلك على اعتبارها أن هذه الشريحة على إطلاع دائم بأهم وأحدث المستجدات التنظيمية والتسييرية داخل المؤسسة إلى جانب سلطة اتخاذ القرار ورسم السياسة العامة للمؤسسة.

تحقيقاً لذلك تم إجراء جملة من المقابلات مع مسؤولين على مستوى مؤسسة فرتيال عنابة ساهمت في إثراء موضوع الدراسة من حيث تحليل ومناقشة النتائج، كما تم الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية وزرعت على جميع أفراد العينة (١٦٤ عاملاً).

ضمت (١٨) سؤالاً ضمن محورين، يحمل كل محور منها مجموعة من المتغيرات الرئيسية هي كالتالي:

- المحور الأول: واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية في مؤسسة فرتيال عناية.
- المحور الثاني: مستوى إسهام تطبيق نظام الإدارة البيئية في تجسيد المسؤولية البيئية في المؤسسة.

وقد تم إنجاز الاستمارة بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقمنا بجمع عدة معلومات وهذا عرض لأهمها:

المحور الأول: واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية في مؤسسة فرتيال عناية:

جدول (٢) استجابات الأسئلة المتعلقة بتطبيق نظام الإدارة البيئية

المتغيرات الفرعية	الأسئلة	موافق (%)	محايد (%)	غير موافق (%)
أ- التخطيط البيئي	- تضع مؤسسة فرتيال أهداف بيئية واضحة تسعى إلى تحقيقها.	٨٥,٣٦	١٤,٦٣	٠٠
	- تشمل عملية التخطيط البيئي جميع أنشطة المؤسسة	٨٥,٣٦	١٤,٦٣	٠٠
	- تعمل المؤسسة على موافقة نشاطاتها للمقياس العالمية.	٨٥,٣٦	١٤,٦٣	٠٠
ب- التنفيذ	- تعمل مؤسسة فرتيال وفق جدول زمني محدد في تطبيق المتطلبات البيئية.	١٠٠	٠٠	٠٠
	- توفر المؤسسة الإمكانيات المادية اللازمة لتنفيذ الخطط البيئية.	٨٥,٣٦	١٤,٦٣	٠٠
	- تتابع المؤسسة عملية تنفيذ الخطط البيئية باستمرار.	١٠٠	٠٠	٠٠
ج- المراقبة والمراجعة البيئية	- تعمل مؤسسة فرتيال على تقييم الأداء البيئي بشكل مستمر.	٨٥,٣٦	١٤,٦٣	٠٠
	- تعمل المؤسسة باستمرار على مراقبة مدى التقدم في تنفيذ الخطط البيئية.	١٠٠	٠٠	٠٠
	- تسعى المؤسسة إلى التحسين والتطوير المستمر للأداء البيئي.	١٠٠	٠٠	٠٠

أ - التخطيط البيئي: تشير نتائج هذا المتغير إلى أن مؤسسة فرتيال عناية تعتمد في تطبيق نظام الإدارة البيئية على عملية التخطيط البيئي من خلال وضع خطط إستراتيجية تحمل أهداف واضحة ومحدد تمس جميع أنشطة المؤسسة (إنتاج، تسير، تسويق...،). لتتكاتف جميع أقسام وفروع المؤسسة على تحقيقها لتوافق المقاييس العالمية خاصة الأيزو ISO.

ب- التنفيذ: تشير نتائج هذا المتغير إلى أن المؤسسة تعمل على تنفيذ الخطط البيئية وفق جدول زمني يحمل خطط قصيرة وطويلة المدى، حيث توفر الإمكانيات المادية اللازمة وتتابع عملية التنفيذ في مختلف مراحلها.

ج- المراقبة والمراجعة البيئية: تشير النتائج إلى أن مؤسسة فرتيال عناية تعتمد في تقييم أدائها البيئي بشكل مستمر من خلال مراقبة مدى التقدم في تحقيق الخطط البيئية سواء ما تعلق

بالخطط قصيرة المدى وما حققته من نتائج ومتابعة العمل على تحقيق الخطط طويلة المدى، كما تقوم بالمراجعة البيئية من خلال العمل على التحسين والتطوير المستمر لأدائها البيئي.

المحور الثاني

إسهامات تطبيق نظام الإدارة البيئية في تجسيد المسؤولية البيئية

جدول (٤) استجابات الأسئلة المتعلقة بإسهامات تطبيق نظام الإدارة البيئية في تجسيد المسؤولية البيئية

المتغيرات الفرعية	الأسئلة	موافق (%)	محايد (%)	معارض (%)
أ- الجانب التنظيمي	- طورت مؤسسة فرتيال نظامها الاتصالي الداخلي والخارجي.	١٠٠	٠٠	٠٠
	- تعمل المؤسسة على توفير بيئة عمل آمنة داخلها.	١٠٠	٠٠	٠٠
	- تعمل المؤسسة على الالتزام بالمتطلبات التشريعية لحمية البيئة.	١٠٠	٠٠	٠٠
ب- عملية الإنتاج	- تعمل المؤسسة على التقليل من آثار صناعتها على البيئة.	٨٥,٣٦	١٤,٦٣	٠٠
	- تقوم المؤسسة بإعادة تدوير مخلفاتها بطرق سليمة بيئيا.	١٠٠	٠٠	٠٠
	- تعمل المؤسسة على تحقيق الصيانة المستمرة والدورية لأجهزة الحفاظ على البيئة.	١٠٠	٠٠	٠٠
ج- الموارد البشرية	- تعمل المؤسسة على رفع مستوى الوعي البيئي لدى عمالها.	١٠٠	٠٠	٠٠
	- تعمل المؤسسة على تدريب عمالها على مواجهة المشكلات البيئية التي تواجههم.	١٠٠	٠٠	٠٠
	- تشجع المؤسسة عمالها على المشاركة في أنشطة حماية البيئة التي تنظمها.	١٠٠	٠٠	٠٠

أ - الجانب التنظيمي: تشير نتائج الجدول المبين أعلاه أن مؤسسة فرتيال قد طورت نظامها الاتصالي الداخلي والخارجي من خلال دمج تكنولوجيا الإعلام والاتصال وشبكة الإنترنت بمختلف مكاتبها، وتوفير شبكة متطورة من وسائل الاتصال وربط مختلف مكاتبها وفروعها عبر شبكة داخلية (INTRANET) مما جعل المؤسسة تعمل كوحدة متكاملة نحو تحقيق أهدافها كما عملت على تطوير نظامها المعلوماتي بما يضمن تسيير جميع نشاطاتها ومواردها ويوفر متابعة واقعية لمختلف وظائفها عن طريق اعتمادها على نظام ERP يحمل اسم "Gesindus" الذي صمم وقدم من طرف فرع الإعلام الآلي EIT للمجمع الإسباني VILLAR-MIR، حيث عوض عدة تطبيقات إعلامية بنظام وحيد يدمج جميع وظائف المؤسسة، مع علاقة مبنية على تبادل المعلومات والتنمية والتطور الجماعي التعاوني L'ERP، كما تعمل المؤسسة على توفير بيئة آمنة للعمل داخلها من خلال حصولها على شهادة OHSAS 18001 كنظام متكامل يهدف إلى مساعدة المؤسسة على احترام قواعد الصحة والسلامة المهنية بفعالية من خلال إدماجها في كافة نشاطاتها حيث عرفت الفترة ما بين ٢١ أفريل ٢٠١٥ إلى ١٩ جويلية ٢٠١٥ غياب تام لحوادث العمل في كل

فروع المؤسسة، كما تعمل على الإلتزام بالمتطلبات التشريعية لحماية البيئة كأساس لتطبيق نظام الإدارة البيئية.

ب - عملية الإنتاج: تشير نتائج الجدول أن المؤسسة تعمل على التقليل من نتائج صناعتها على البيئة، حيث يتوفر بالمؤسسة مخبرين للبحث يعملان على مدار الساعة، مخبر الجودة مختص في متابعة جودة المنتجات يعمل به فريق بحث مكون من ٢٥ عامل أما المخبر الزراعي فهو يعمل على تقديم مختلف التحاليل المتعلقة بالتربة والنبات والمياه بقدرة تحليلية سنوية تقدر بـ ١٠٠٠٠ عينة سنويا، وتقدر الميزانية المخصصة له بـ ١.٢ مليون دولار مع العلم أن المؤسسة تقدم خدمات للفلاحين تتعلق بتقديم التحاليل اللازمة التي تحتاجها التربة بالمجان، كما تعمل المؤسسة على إعادة تدوير مخلفات صناعتها بطرق سليمة بيئيا حيث تتعامل مع العديد من الشركات للإعادة معالجة وتدوير مخلفاتها مثل شركة (Greenway) من خلال سحب مستمر لعينات على مستوى عوادم إعادة التدوير ومخرج عادم وحدة حمض النتريك والأمونياك بالإضافة إلى عينات من الغبار والأمونياك والفلور المترسب عند مخرج عوادم وحدة الأن بي كا، كما تعمل على تحقيق الصيانة المستمرة والدورية لأجهزة الحفاظ على البيئة داخلها.

ج- الموارد البشرية: تشير نتائج هذا المتغير إلى أن مؤسسة فرتيال تعمل على رفع مستوى الوعي البيئي لدى عمالها، من خلال توجيهها إلى تدريب وتكوين عمالها بشكل دوري إما داخل المؤسسة أو على مستوى مدارس ومعاهد خارجية كما تعمل على تدريبهم لمواجهة المشكلات البيئية التي تواجههم أثناء ممارسة العمل من خلال توفير وسائل الأمن والحماية مثل مخارج للنجدة، أجهزة أمان، أقنعة تنفس، بدلات خاصة، وتشجع المؤسسة عمالها على المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالبيئة التي تنظمها من ندوات علمية أو معارض داخل المؤسسة وخارجها.

النتائج العامة:

بناءً على ما تم عرضه، تم التوصل إلى استخلاص جملة من النتائج التي تمثل محاولة للإجابة على إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية، والتي تلخصها في ما يلي:

أ - واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية الإيزو (14001) في مؤسسة فرتيال:

عملت مؤسسة فرتيال على تطبيق نظام الإدارة البيئية من خلال جملة من المراحل من أهمها:

- عملية التحليل البيئي الأولي: وذلك من خلال تحليل نشاط المؤسسة قصد بحث الآثار الإيجابية والسلبية لنشاطاتها على البيئة (الهواء، الطاقة، الماء، التربة)، وتم ذلك بالاعتماد على مخبر المؤسسة من حيث تتبع الآثار الناجمة عن عملية التصنيع، بالإضافة إلى إعداد إستثمارات إستبيان موجهة لمستهلكي المنتجات.
- عملية مراجعة القوانين والتشريعات: على إعتبار أن إمتثال المؤسسة للقوانين والتشريعات المتعلقة البيئة سواء على المستوى المحلي أو الدولي يعتبر من أهم خطوات تبني نظام الإدارة البيئية منها عدم تجاوز المؤسسة لنسبة تلوث جوي محددة.
- دراسة السياسة البيئية للمؤسسة: وذلك عن طريق توضيح رؤية المؤسسة في مجال حماية البيئة ووضع أهداف محددة ورسم خطط واضحة لتحقيقها.
- وضع جدول زمني للتطبيق: بعد أن تحدد المؤسسة الأهداف، يتم ترتيبها حسب الأولوية، وجدولتها ضمن برنامج زمني محدد يحمل أهداف قصيرة المدى وأهداف بعيدة المدى.
- عملية تنفيذ البرنامج: من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية لتحقيق ذلك.
- عملية التقييم والمراجعة: بعد تطبيق البرنامج، تعمل المؤسسة على تقييم الإنجازات ومراجعتها باستمرار قصد التحسين المستمر.

وقد عملت مؤسسة فرتيال في إطار تبني نظام الإدارة البيئية على:

- رفع الوعي البيئي لدى عمالها من خلال التدريب والتكوين على التقليل أو الحد من مختلف مظاهر التلوث داخل المؤسسة.
- الصيانة المستمرة والدورية لأجهزة الحفاظ على البيئة (أجهزة منع التلوث مثلا).

- تبني سياسة الاستثمار ذات الطابع البيئي.
- تحسين سياسة الاتصال الداخلي والخارجي.
- ب - ساهم تطبيق مؤسسة فرتيال لنظام الإدارة البيئية في تجسيد المسؤولية البيئية عن طريق:
 - حماية النظام البيئي الذي تتواجد فيه المؤسسة من خلال العمل على الحد من التلوث وذلك عن طريق معالجة المياه الصناعية قبل صرفها لتجنب تلويثها للمياه الجوفية وللترربة وإدارة النفايات والمخلفات الصناعية وتخفيض نسبة الانبعاثات الجوية.
 - التوجه نحو ترشيد إستهلاك الموارد الطبيعية الغير متجددة كالماء.
 - يساعد تطبيق نظام الإدارة الإيزو (14001) في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وثقب الأوزون، من خلال انخفاض نسبة إنبعاث الغازات المسببة لهذه الظواهر كغاز CO2 و NOX.
 - رفع مستوى الوعي البيئي لدى العمال باعتبارهم طرف فاعل في عملية تطبيق نظام الإدارة البيئية وذلك عن طريق تعريفهم بخطورة المنتجات التي تصنعها المؤسسة وتخصيص برامج تدريب وتكوين ملزمة لكل عامل.
 - تحقيق التنسيق والترابط بين مختلف إدارات وفروع المؤسسة من خلال تحسين نظام الاتصال ووسائله.
 - تحسن مستويات العمل من خلال توفير بيئة آمنة للعمال، فبعد أن حققت مؤسسة فرتيال نتائج إيجابية في تطبيق المواصفة الخاصة بنظام إدارة الجودة ISO 9001، والمواصفة الخاصة بنظام إدارة البيئة ISO 14001 اتبعت نفس المسار في تبني أسلوب إدارة المخاطر المهنية وتقليل الحوادث والتكاليف المالية الناتجة عنها، وكذلك التحسين المستمر للأداء إلى تطبيق المواصفة الخاصة بالسلامة والصحة المهنية OHAS 18001.
 - تحسين العلاقات الخارجية للمؤسسة مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين من جمعيات،

- صحف، إذاعات، نوادي علمية ورياضية، مما ساهم ذلك في تحسين صورة المؤسسة.
- تحسين مؤسسة فرتيال لعلاقتها مع زبائنها، فمع تطبيق مؤسسة فرتيال لنظام الإدارة البيئية أخذت على عاتقها مسؤولية مساعدة الفلاحين على استخدام منتجاتها والحرص على سلامة البيئة من آثار هذه المنتجات وذلك عن طريق الدراسات والتحليل المجانية لنوعية التربة، والمحاصيل والأسمدة التي تحتاجها على مستوى المخبر الزراعي المتوفر بمقر المؤسسة.
- استفادت المؤسسة من انخفاض تكاليف الالتزام بالمتطلبات التشريعية البيئية بعد تطبيقها لنظام الإدارة البيئية، حيث تعد المتطلبات القانونية من أهم الجوانب المتعلقة بتطبيق نظام الإدارة البيئية.

الخاتمة:

أصبح نظام الإدارة البيئية من أكثر التوجهات التي تسعى المنظمات الصناعية إلى تبنيها في الوقت الحاضر، خاصة مع تزايد الوعي البيئي العالمي بحماية البيئة والتوجه من المسؤولية الاقتصادية للمؤسسات إلى المسؤولية البيئية بما تحمله من إلتزامات وأخلاقيات بيئية هدفها حماية البيئة الطبيعية، الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، تلبية المخاطر البيئية وتقديم المنتجات والخدمات الآمنة للمستهلك بهدف تحقيق الأهداف الربحية من جهة والتوازن البيئي من جهة ثانية.

حاولنا خلال هذه الدراسة الميدانية بحث واقع تطبيق مؤسسة فرتيال المختصة في صناعة الأسمدة والمخصبات الزراعية لنظام الإدارة البيئية ومدى مساهمته في تجسيد المسؤولية البيئية على مستواها، حيث تم الإستعانة بمقياس ليكرت الثلاثي وإجراء جملة من المقابلات لبحث عينة ممثلة لشريحة الإطارات في المؤسسة مكونة من (١٦٤) محوث باعتبارهم هذه الفئة على إطلاع دائم ومستمر بكل المستجدات الإدارية والاقتصادية والصناعية والبيئية، والبحثية داخل المؤسسة، إلى جانب الدور الفعال الذي تقوم به هذه الشريحة في عملية صنع القرار داخل المؤسسة. وقد توصلنا إلى نتيجة رئيسية مفادها أن مؤسسة فرتيال طبقت نظام الإدارة البيئية كتعبير عن سياستها البيئية التي تهدف إلى تبني المسؤولية البيئية،

حيث شكل تطبيقها لنظام الإدارة البيئية إطارا لإلتزاماتها البيئية المتمثلة في التحسين المستمر بأدائها البيئي، السعي المستمر نحو التقليل من الآثار السلبية لصناعاتها على البيئة والإمتثال للقوانين والتشريعات البيئية الوطنية والدولية.

Abstract

This study attempts to shed light on the environmental management system , a keynote orientation was given to industrial companies in the embodiment of environmental responsibility , from the premise that the application of the environmental management system is considered as an important step for the institution to take the full responsibility towards protecting the environment , to this end we interviewed the relevant staff in 'FERTIAL agricultural fertilisers ' institution which is active in the industry of agricultural fertilizers and pesticides in ANNABA , on the basis of a questionnaire including questions seeking for the reality of the environmental management system application and the extent of its contribution in the embodiment of environmental responsibility in the institution.

هوامش البحث

❖ نادي روما: في صيف ١٩٧٠ بدأ فريق دولي من الباحثين في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا دراسة الآثار المترتبة على استمرار النمو في جميع أنحاء العالم، وتوصلوا إلى وضع خمسة عوامل أساسية تحد من النمو على كوكب الأرض والآثار الناجمة عنها، تمثلت في: الزيادة السكانية، الغتاج الزراعي، استنزاف المواد غير المتجددة، الإنتاج الصناعي، التلوث. للمزيد أنظر:

Meadows D ,Meadows D, Randers J, Behrens W,(1972),The limits to growth, universe books, New York. □

❖ تقرير "مستقبلنا المشترك": صدر هذا التقرير العالمي عام ١٩٨٧ عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي عرفت أيضا باسم لجنة برتلاند نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Brundtlan التي كانت تتأسس اللجنة، وقد أكد التقرير بان التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون التعرض لقدرة الأجيال القادمة على تلبية الحاجات الخاصة بها. للمزيد أنظر:

DrexhageJ,Deborah M,(2010),Sustainable Development:From Brundtland to Rio 2012 ,International Institute for sustainable development(IISD),New York□

❖❖❖ مؤتمر استوكهولم: انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية عام ١٩٧٢ بحضور أكثر من ١١٥ دولة، تناول شؤون الأرض والمعضلات الدولية التي تواجهها، تضمن إعلانه الختامي ١٩ مبدأ تمثل منهاجا بيئيا في العصر الحالي. للمزيد أنظر، الموقع الرسمي للأمم المتحدة المتاح على الرابط التالي:
<http://www.un.org/ar/globalissues/environment/index.shtml>□

❖❖❖ المواصفة (ISO 14000): عبارة عن مجموعة متطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في جميع أنواع وأحجام المنظمات ويتكيف مع مختلف الظروف المتنوعة سواء أكانت ثقافية اجتماعية جغرافية، وتهدف أساسا إلى تدعيم حماية البيئة ومنع التلوث أو توازنه مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى تسهيل عملية التطبيق من خلال جمع متطلبات المواصفة وتحديددها وبشكل متزامن ومراجعتها في أي وقت. للمزيد أنظر:
نجم العزاوي، عبدالله حكمت النقار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO ١٤٠٠٠، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

❖❖❖❖ للتعرف أكثر على مؤسسة فرتيال عنابة المختصة في صناعة الأسمدة والمخصبات الزراعية يمكن الإطلاع على موقعها الرسمي عبر الرابط التالي:
[/http://www.fertial-dz.com/societe/qui-sommes-nous](http://www.fertial-dz.com/societe/qui-sommes-nous)

قائمة المصادر والمراجع

١- غدير أحمد، سليمة، كبحلي، سلمى عائشة، " دور الأداء البيئي في الرفع من تنافسية المؤسسات"، الجزائر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، (٢٠١١)، ص٧١١.

٢- راشي، طارق، "الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية الإيزو في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات بتبسة سوميفوس"، (٢٠١٠-٢٠١١)، الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة الاعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، (٢٠١٠-٢٠١١)، ص١٤٨.

٣- الملكاوي، إبتسام، "جريمة تلويث البيئة"، عمان، دار الثقافة، (٢٠٠٨)، ص١٦.

٤- عبد البديع، محمد، "الاقتصاد البيئي والتنمية"، القاهرة، دار الأمين للطباعة، (٢٠٠٦)، ص٠٩.

٥- بدوي، أحمد زكي، "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"، مكتبة لبنان، ص٧٣.

٦- مرجع نفسه، ص٣٥٧.

7- André Akoun, Pierre Ansart ,Le Robert: Dictionnaire de sociologie, collection dictionnaires Le Robert SEUIL ,p 376.

- ٨- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٧٤.
- ٩- العزاوي، نجم، النجار، عبدالله حكمت، "إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO ١٤٠٠١"، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص ١٢٠.
- ١٠- راشي، طارق، مرجع سابق، ص ١٥١.
- ١١- مرجع نفسه، ص ١٥٣.
- ١٢- ساسي، سفيان، "المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر)"، (٢٠١٣)، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد الثاني، ص ١٤.
- ١٣- محمد عادل عياض، "دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة"، مجلة الباحث، العدد السابع، (٢٠٠٩-٢٠١٠)، ص ٢٠-٢٢.
- ١٤- ساسي، سفيان، مرجع سابق، ص ١٧-١٧.